الأمم المتحدة

A/S

Distr.
GENERAL

A/33/115
~~S/12729~~
30 May 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٢٨ من القائمة الأولية *
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثالثة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٨ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيا رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٨ ، وموجهة اليكم من السيد نائل أتالاى ، ممثل دولة قبرص التركية المتحدة .

وأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٢٨ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إلتر تركمان
السفير
والممثل الدائم

* A/33/50/Rev.1 .

المرفـــق

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٨ وموجهة
من السيد نائل أتالاى الى الأميـن العـــام

لقد تلقيت تعليمات من رئيس جمهورية بلادى ، سعادة السيد رؤوف دنكتاش ، بأن أشيـر الى رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٨ موجهة الى سعادتكم من السيد زينون روسيديـــس ، الملقب بسفير الادارة القبرصية اليونانية لدى الأمم المتحدة ، والتي عممت بوصفها وثيقة من وثائـق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/33/113-S/12710) .

لقد لجأ السيد روسيديس مرة ثانية الى أساليب الدعاية باستغلاله ، بطريقة تخرج عـــن صميم الموضوع ، مقالا نشرته احدى الصحف المحلية ، وأضاف في بعض الاماكن تفسيره الشخصـــي بوصفه جزءا من الاقتباسات المزعومة . وان ادعاءاته بوجود مستوطنين في قبرص غير صحيحة ؛ وقولـه ان ثمة . . . ٤ منهم هناك هو محض دعاية . ففي شمال قبرص يوجد عمال أتراك ، ارتكب اثنـــان منهم مؤخرا جريمة خطيرة . ومقالة الدكتور كوتشوك تعليق على هذه الجريمة ولا صلة لها بالسيـــاق الذى يقحمها فيه السيد روسيديس .

يزعم السيد روسيديس الهيمنة شرعا على كل أراضي قبرص ، في حين أنه يعلم ، والعالم كلـه يعلم ، انه منذ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، حين هاجم القبارصة اليونانيون نظرائهـــم القبارصة الاتراك ونفذوا خطة سرية للقضاء على القبارصة الاتراك ، انقسمت حكومة قبرص الدستوريـة الى ادارة يونانية واخرى تركية . ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ حتى اليوم ، لم تنفذ أوامـــر الزعماء القبارصة اليونانيين غير الدستورية في المناطق القبرصية التركية أو عليها ، ولا فيما يتعلـــق بالشعب القبرصي التركي ، الذى قاوم بشجاعة الأنشطة الاجرامية " للقوات " القبرصيـة اليونانيـة . وطوال احد عشر عاما ، عاش . . . ٣٠ من القبارصة الاتراك كلاجئين ، بينما قامت القوات القبرصية اليونانية بتدمير بيوتهم وممتلكاتهم في ١٠٣ قرى ، وقتلت المئات من القبارصة الاتراك ، كما جرحت وشوهت ما يربو على الألفين . وتم سلب استحقاقات جميع القبارصة الاتراك المالية ، وأجبروا علـــى العيش مطاردين في أوطانهم لمدة احد عشر عاما . ويستطيع السيد روسيديس أن يدعو هذه الفترة " طبيعية ومقبولة " ثم يتناول كل واقعة للشرطة في القطاع التركي من قبرص بوصفها دليلا على الحالة غير الطبيعية . غير أن القبارصة الاتراك يعلمون تمام العلم أنه لولا التدخل التركي عام ١٩٧٤ ، لما كان يوجد اليوم قبرصي تركي واحد على قيد الحياة في قبرص . وكانت قد بدأت بالفعل الابـــادة الجماعية للسكان الاتراك وجرى ذبح جميع السكان الاتراك في ألوا وساندالارى ومارانا حين وصلـت قوات التحرير التركية الى تلك المناطق . وتمثل مذبحة ١٩٦٣-١٩٦٧ دليلا آخر على " الجنـــة القبرصية " وعلى أن القبارصة اليونانيين هم ، المهيمنون شرعا على قبرص ! . . ومن الأمور ذات المغزى انه في الفترة من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٧٤ لم يعاقب يوناني واحد على الفظائع المقترفة في حـــق

القبارصة الاتراك . لقد تناول السيد روسيديس حالة من حالات الشرطة قامت فيها سلطات الشرطة القبرصية التركية باعتقال الجناة ، حيث سيمثلون أمام المحاكم المستقلة لدولة قبرص المتحدة التي ستنظر في الأدلة التي ستقدمها لها الادارة المستقلة للنائب العام للدولة المتحدة .

وان " خطة أكريتاس " المشهورة ، التي شكلت أساس الهجوم القبرصي اليوناني على القبارصة الاتراك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ والتي ظلت قائمة حتى انقلاب تموز/يوليه ١٩٧٤ ، مرفقة بهذه الرسالة كدليل على شرعية مقاومة القبارصة الاتراك لهجوم القبارصة اليونانيين . وان زعم السيد روسيديس بالهيمنة شرعا على قبرص هو محاولة التحقيق ، عن طريق الكلمات الدعائية ، لما فشلت في تحقيقه المدافع اليونانية خلال أحد عشر عاما .

فحين قابل الرئيس دنكتاش رئيس الاساقفة الراحل مكاريوس في حضور سعادتكم في شباط/فبراير ١٩٧٧ ، كان كل ما استطاع رئيس الاساقفة قوله فيما يتعلق بالخطة البشعة وما تلاها من اضطهاد القبارصة الاتراك أحد عشر عاما ، هو " انها كانت حادثا مؤسفا " . أجل ، وكان الأمر سيصبح أكثر مدعاة للأسف للقبارصة الاتراك لو لم تتدخل تركيا وتنقذهم في الوقت المناسب .

وأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٢٨ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نائل أتالاى
الممثل

تذييل

خطة اكريتاس

سري للغاية

مقر القيادة

أظهرت البيانات العامة لكبير الأساقفة مكاريوس ، في الآونة الاخيرة ، المسار الذى ستأخذه مشكلتنا الوطنية في المستقبل القريب . وكما شددنا في الماضي ، فانه لا يمكن وضع نهاية للمنازعات الوطنية بين عشية وضحاها ، كما انه ليس ممكنا وضع حدود زمنية واضحة للانتهاء من مراحل التطور المختلفة للقضايا الوطنية . ينبغي النظر الى مشكلتنا الوطنية على ضوء التطورات التي تحدث والظروف التي تنشأ من وقت الى آخر ، والتدابير التي يتعين اتخاذها ، فضلا عن ان تنفيذ هذه التدابير وتوقيتها يجب أن يكونا ملائمين للظروف السياسية الداخلية والخارجية . فالعملية في مجملها صعبة ، وينبغي لها أن تمر بمراحل مختلفة لأن العوامل التي ستؤثر على النتيجة النهائية متعددة ومختلفة ، بيد انه يكفي لكل شخص أن يعرف ان كل خطوة اتخذت انما جاءت نتيجة لدراسة وانها تشكل في الوقت ذاته ، الأساس لتدابير المستقبل . كما يكفي أن نعرف ان كل تدبير يدور حوله التفكير الآن هو خطوة أولى ولا يمثل سوى مرحلة نحو الهدف الوطني النهائي وغير القابل للتغيير ، ألا وهو الاعمال التام وغير المشروط لحق تقرير المصير .

وحيث ان الهدف النهائي مايزال دون تغيير ، فان ما ينبغي تناوله هو المنهج الذى يجب اتباعه لأجل تحقيق ذلك الهدف . وللضرورة ، يجب تقسيم هذا المنهج الى تكتيكات داخلية وخارجية (دولية) لأن مناهج عرض قضيتنا ومعالجتها ، داخل البلد وخارجه ، مختلفة .

ألف - المنهج الواجب اتباعه في الخارج

في المراحل الختامية من نضال (ايوكا) قدمت المشكلة القبرصية للرأى العام العالمي على انها مطالبة شعب قبرص بممارسة حق تقرير المصير . ولكن مسألة الأقلية التركية أثيرت في ظل ظروف معروفة ، ووقعت مصادمات فيما بين الطائفتين وحاولت هذه الأقلية أن تجعل الآخرين يسلمون باستحالة التعايش بين الطائفتين في ظل ادارة موحدة . وفي النهاية ، حلت المشكلة من وجهة نظر دوائر عالمية عديدة ، بفضل اتفاقي لندن وزيوريخ ، اللذين قدما للناس على انهما يحلان المشكلة نتيجة لمفاوضات واتفاقات بين الطرفين المتخاصمين .

(أ) ونتيجة لذلك ، كان هدفنا الأول هو خلق انطباع في الميدان الدولي بأن مشكلة قبرص لم تحل وانه ينبغي اعادة النظر فيها .

(ب) وتم التسليم بخلق الانطباعات التالية باعتباره المقصد الأول :

' ١ ' ان الحل الذى تم التوصل اليه ليس مرضيا أو عادلا ؛

'٢' ان الاتفاق الذى تم ليس ثمرة للارادة الحرة للطرفين المتخاصمين ؛

'٣' ان المطالبة بتنقيح الاتفاقات ليست نتيجة لأية رغبة لدى اليونانيين في عدم احترام توقيعهم ، ولكنها في نظرهم ضرورة أساسية للبقاء ؛

'٤' ان التعايش بين الطائفتين شيء ممكن ؛

'٥' وان الأغلبية اليونانية ، لا الأتراك ، هي التي تمثل العامل القوى الذى ينبغي للأجانب الاعتماد عليه .

(ج) ورغم انه من أصعب الأشياء تحقيق المقاصد المذكورة أعلاه ، فقد تم تحقيق نتائج مرضية . فقد توصلت عدة بعثات دبلوماسية الى اعتقاد قوى مفاده ان الاتفاقات غير عادلة أو مرضية ، وانه جرى توقيعها كنتيجة للضغوط وللتخويف دون مفاوضات حقيقية ؛ وانه تم فرضها عقب تهديدات عديدة . وقد كان عدم تقديم الحل الذى أسفر عن الاتفاقات الى الشعب لاقراره ، بمثابة ورقة رابحة هامة في أيدينا ؛ كما تصرفت زعامتنا بحكمة في هذا الصدد عندما تحاشت اجراء استفتاء ، ولو فعلت لكان الشعب قد أقر الاتفاقات بلا ريب في ظل الجو الذى كان سائدا في عام ١٩٥٩ . وبوجه عام ، فقد ظهر ان ادارة قبرص حتى الآن قد اضطلع بها اليونانيون وان الأتراك لم يلعبوا سوى دور سلبي ، حيث قاموا بدور الكابح .

(د) وبعد أن أكملنا المرحلة الاولى من أنشطتنا ومقاصدنا ، يتعين علينا تحقيق المرحلة الثانية على صعيد دولي . ومقصدنا في هذه المرحلة الثانية هو اظهار ما يلي :

'١' ان هدف اليونانيين ليس قمع الأتراك وانما مجرد الغاء الأحكام غير المنطقية وغير العادلة الادارية ؛

'٢' ان من الضرورى الغاء هذه الأحكام على الفور لأن الغد قد يكون موعدا متأخرا للغاية ؛

'٣' (حذفت)

'٤' ان مسألة التنقيح هي مسألة داخلية يترك أمرها للقبارصة ، ومن ثم فهي لا تمنح أحدا حق التدخل بالقوة أو بأية صورة أخرى ؛

'٥' وان التعديلات المقترحة هي منطقية وعادلة وتحمي الحقوق المعقولة للأقلية .

(هـ) ومن الواضح بوجه عام ان الرأى الدولي يعارض اليوم أى شكل للقمع ، وانه يعارض على نحو خاص قمع الأقليات . وقد تمكن الأتراك حتى الآن من اقناع الرأى العام العالمي بأن اتحاد قبرص مع اليونان يعني استعبادهم . ولدينا في ظل هذه الظروف فرصة طيبة للنجاح في التأثير على الرأى العام العالمي اذا ما استندنا في نضالنا لا الى الاتحاد مع اليونان ، بل الى تقرير المصير ، ولكن لكي نتمكن من ممارسة حق تقرير المصير على نحو تام ودون عرقلة ، يجب أن نتخلص أولا من

الاتفاقيات (مثل معاهدة الضمان ومعاهدة التحالف ، الخ) ومن الأحكام الواردة في الدستور التي تمنع التعبير الحر والمطلق عن ارادة الشعب والتي تنطوي على أخطار التدخل الخارجي . ولهذا السبب ، كان هدفنا الأول معاهدة الضمان ، التي ينبغي أن يشار اليها بوصفها الاتفاق الأول الذي لا يعترف به القبارصة اليونانيون . وعندما يتم التخلص من معاهدة الضمان ، فلن تبقى قوة قانونية أو معنوية تعترض سبيلنا عند تقرير مصيرنا من خلال استفتاء .

ويفهم من الايضاحات الواردة أعلاه أنه من الضروري اتباع سلسلة من الجهود والتطورات بغية تأمين النجاح لخطتنا . واذا لم تتحقق هذه الجهود والتطورات ، فان أعمالنا المقبلة ستكون غير مبررة قانونيا ومن غير الممكن التوصل اليها سياسيا وبذلك نعرّض قبرص وشعبها لعواقب وخيمة . والأعمال التي يجب الاضطلاع بها هي ما يلي :

(أ) تعديل العناصر السلبية في الاتفاقات ، ومن ثم الالغاء واقعيا لمعاهدتي الضمان والتحالف . وهذه خطوة أساسية لأن ضرورة تعديل الجوانب السلبية لأي اتفاق هي شيء مسلم به بشكل عام دوليا ، كما يعتبر شيئا منطقيا (مقطع محذوف) بينما يعتبر أي تدخل أجنبي لمنع تعديل مثل هذه الأحكام السلبية شيئا غير مبرر وغير ملائم .

(ب) ومتى تحقق ذلك فان معاهدة الضمان (حق التدخل) ستصبح غير قابلة للانفاذ قانونيا وفعليا .

(ج) ومتى تمّ الغاء تلك الأحكام الواردة في معاهدتي الضمان والتحالف والتي تقيد ممارسة حق تقرير المصير ، فان شعب قبرص سيتمكن ، في جو من الحرية ، من التعبير عن ارادته واعماله .

(د) سيكون ممكنا لقوة الدولة (قوة الشرطة) ، وكذلك للقوات العسكرية الصديقة ،أن تقاوم على نحو مشروع أي تدخل يتم داخليا أو يأتي من الخارج ، لاننا سنكون عندئذ متمتعين بالاستقلال التام .

وينبغي مراعاة ضرورة الاضطلاع بالأعمال من (أ) الى (د) حسب الترتيب المذكور .

ومن الواضح نتيجة لذلك انه اذا كان لنا أن نأمل في أي وقت أن تكون لدينا فرصة للنجاح على الصعيد الدولي ، فليس بوسعنا ، ولا يجوز لنا ، أن نكشف أو نعلن عن أية مرحلة من النضال قبل اكتمال المرحلة السابقة . وعلى سبيل المثال ، فان من المسلّم به أن المراحل الأربع المذكورة عاليه تمثل المسار الواجب اتباعه ، واذن فمن الجلي ان من العبث أن نتحدث عن التعديل (أ) اذا ما كشف النقاب عن المرحلة (د) ، لأنه سيكون حينئذ مما يدعو الى السخرية أن نسعى الى تعديل النقاط السلبية بحجة ان هذه التعديلات ضرورية لاضطلاع الدولة بوظائفها ولتنفيذ الاتفاقات .

وما أشرنا اليه أعلاه هو النقاط المتعلقة بالأغراض والأهداف ، والاجراءات الواجبة الاتباع في الميدان الدولي .

باء — الناحية الداخلية

ستنظم انشطتنا في الميدان الداخلي حسب ما يترتب عليها من آثار وما سيعطى لها من تفسيرات في العالم وحسب تأثير اجراءاتنا على قضيتنا الوطنية .

١ — يتمثل الخطر الوحيد الذى يمكن وصفه بأنه لا يقهر في امكانية حدوث تدخل خارجي بالقوة . وهذا الخطر ، الذى يمكن ان تتصدى له قواتنا جزئيا او كليا ، هام لما يمكن ان يتسبب فيه من اضرار سياسية وليس لما يمكن ان ينزله من خسائر مادية . واذا تم التدخل قبل المرحلة (ج) ، حينئذ يمكن الدفاع عن هذا التدخل قانونيا على الاقل ان لم يمكن تبريره كلية . وسيكون هذا في غير صالحنا الى حد كبير جدا دوليا وفي الامم المتحدة على حد سواء . ويظهر لنا تاريخ الكثير من الاحداث المماثلة التي وقعت في الآونة الاخيرة انه لم يتم في اية حالة من حالات التدخل ، حتى ان كان يتعذر تبريره قانونيا ، اخراج المهاجم من قبل الامم المتحدة او الدول الاخرى على حد سواء دون تقديم تنازلات كبيرة تلحق الضرر بالطرف الذى هوجم . وحتى في حالة هجوم اسرائيل على السويس ، الذى شجبه جميع اعضاء الأمم المتحدة تقريبا والذى هددت روسيا بالتدخل بسببه ، لقد تم اخراج الاسرائيليين ، ولكنهم واصلوا الاحتفاظ بميناء ايلات الواقع على البحر الاحمر كنوع من التنازل ، بيد ان ثمة مخاطر اكثر جدية في حالة قبرص .

فاذا احسنا القيام بعملنا وبررنا المحاولة التي سنقوم بها في اطار المرحلة (أ) اعلاه ، فسنرى من ناحية انه لن يكون هناك مسوغ للتدخل وسنلقى كل التأييد من ناحية اخرى حيث ان التدخل ، بمقتضى معاهدة الضمان لا يجوز قبل اجراء مفاوضات بين الدول الضامنة ، وهي بريطانيا واليونان وتركيا . وفي هذه المرحلة ، اى في مرحلة اجراء الاتصالات (قبل التدخل) ، سنحتاج الى تأييد دولي . وسنحصل على هذا التأييد اذا بدت التعديلات التي اقترحناها معقولة ولها ما يسوغها . وبناء على ذلك يتعين علينا توخي الحرص البالغ في اختيار التعديلات التي سنقترحها .

وبناء على هذا ستتمثل الخطوة الاولى في التخلص من التدخل عن طريق اقتراح تعديلات في المرحلة الاولى . اما التكتيك الذى يتعين اتباعه فهو محذوف .

٢ — من الجلي انه يجب من اجل تبرير التدخل ان يكون هناك سببا اشد وخطرا مباشرا اكثر من مجرد اجراء تعديلات دستورية . ويمكن ان يكون هذا السبب مايلي :

(أ) اعلان قيام الوحدة مع اليونان "اينوسيس" قبل القيام بالاجراءات من (أ) الى (ج) ؛

(ب) اثارة قلاقل خطيرة بين الطائفتين يمكن اظهارها على انها مذبحة للاتراك .

اما السبب الاول فقد استبعد نتيجة للخطة التي وضعت للمرحلة الاولى ، وترتيبا على هذا لا يتبقى سوى خطر الصراع بين الطائفتين . ونحن لا نزمع الاشتباك ، دون استفزاز ، في مذبحة او هجوم ضد الاتراك . وبناء على ذلك ، (جزء محذوف) يستطيع الاتراك ان يردوا بقوة ويثيروا احداثا وصراعا ، او يزيفوا مذابح او اصطدامات او انفجارات قنابل لخلق الانطباع بان اليونانيين

يهاجمون الاتراك ولا مفر من التدخل من أجل حمايتهم . التكتيك المتعين استخدامه هو : لـــن تكون الاجراءات التي نقوم بها من أجل تعديل الدستور سرية : اذ سنظهر دائما مستعدين لاجراء محادثات سلمية ولن تتخذ أعمالنا اى شكل استفزازى وعنيف . وسيتم التصدى في البداية لما قد يقع من احداث بأسلوب قانوني من جانب قوات الامن الشرعية ، وذلك وفقا للخطة . وستتخذ اعمالنـــا شكلا شرعيا .

٣ - (محذوفة)

٤ - بيد ان من السذاجة الاعتقاد انه يمكن بالنسبة لنا الشروع في اتخاذ اجراءات كبيرة من أجل تعديل الدستور ، كخطوة اولى نحو خطتنا الأعم الواردة أعلاه ، دون ان نتوقع ان يخلـــق الاتراك او يزيفوا احداثا واصطدامات ولهذا السبب فان وجود منظمتنا وتدعيمها حتمي لما يلي :

(أ) ان لم يكن هجومنا المضاد فوريا ، في حالة ظهور مقاومة تلقائية من جانب الاتراك فاننا نتعرض لخطر انتشار الرعب في نفوس اليونانيين ، وخاصة في المدن . وسنكون عندئذ في خطر فقدان مناطق شاسعة ذات اهمية حيوية يحصل عليها الاتراك ، بينما اذا اظهرنا قوتنا للأتـــراك فورا وبشدة فمن المحتمل ان يعودوا الى رشدهم ويقصروا انشطتهم على أحداث متفرقة لا أهمية لها .

(ب) وفي حالة وجود هجوم مخطط او غير مخطط من جانب الأتراك ، سواء نفذ أو لم ينفذ من الضرورى قمعه بالقوة في أقصر وقت ممكن ، وذلك حيث انه اذا تمكنا من أن نصبح سادة الموقـــف في غضون يوم أو يومين اصبح التدخل الخارجي غير ممكـــن ولا محتمل ولا مسوغ .

(ج) وان القمع القوى والحاسم لاى مجهود تركي سييسر الى حد كبير ما سنقوم به مـــن اجراءات فيما بعد من أجل اجراء المزيد من التعديلات الدستورية وينبغي عندئذ ان يكون تطبيق هذه التعديلات ممكنا دون أن يتمكن الأتراك من ابداء اى رد فعل وذلك لأنهم سيتعلمون انه يستحيـــل عليهم ابداء اى رد فعل دون ان يعود بعواقب وخيمة على طائفتهم .

(د) أما اذا أخذت الاصطدامات في التفشي ، فيجب ان نكون مستعدين للسير علـــى الفور في الاجراءات من (أ) الى (د) ، بما في ذلك الاعلان الفورى للوحدة مع اليونان " اينوسيس " لانه لن تستدعي الحاجة حين ذاك الانتظار أو الدخول في نشاط دبلوماسي .

٥ - وفي جميع هذه المراحل يجب الا نغض النظر عن عامل التنوير ، ومواجهة الدعايـــة التي يشنها من لا يعرفون خططنا ، او لا يمكن ان نتوقع انهم يعرفونها . وفضلا عن الدعايـــة التي تقوم بها العناصر الرجعية : وقد اوضحنا ان كفاحنا يجب ان يمر بأربع مراحل على الاقل وأننـــا مضطرون الى عدم كشف خططنا ونواياتنا قبل الأوان . ومن ثم فان التزام الجميع السرية التامة في هذه المسألة هو اكثر من واجب وطني . اذ أن السرية اساسية بصورة حيوية من أجل نجاحنا وبقائنا .

بيد ان هذا لا يحول دون انغماس الرجعيين والغوغاء الذين لا يتسمون بالمسؤولية فـــي تظاهرات واستفزازات وطنية زائفة . وستوفر خطتنا لهم امكانية طرح اتهامات مؤداها ان أهـــداف زعامتنا ليست وطنية وأن الشيء الوحيد الذى تستهدفه هو تعديل الدستور . ومما يجعل مهمتنـــا

أصعب ايضا الحاجة الى تنفيذ التعديلات الدستورية على مراحل ، ووفقا للظروف السائدة . بيد أنه يجب ألا يسمح لهذا كله بأن يجرنا الى غوغائية غير مسؤولة والى سياسة الشوارع والمزايدة في الوطنية . أعمالنا ستكون مبررنا الذى لا يجحد . وعلى أية حال نظرا لانه يجب ، لاسباب معروفة جيدا ، ان يكون قد تم تنفيذ الخطة الواردة أعلاه وتكون قد اثمرت قبل موعد اجراء الانتخابات القادمة بمدة طويلة . ، يجب علينا ان نتحلى بضبط النفس والاعتدال في الوقت القصير المتاح لنا . وجنبا الى جنب مع هذا العمل ، يجب عدم الاكتفاء بالحفاظ على الوحدة الحالية والانضباط لقواتنا الوطنية وانما يجب تعزيزها ايضا . ولن يتسنى لنا النجاح في هذا الا عن طريق تنوير اعضائنا بصورة مناسبة كيما يقوموا بدورهم بتنوير الجمهور .

ويجب قبل اى شيء آخر فضح الهوية الحقيقية للرجعيين . فهم غوغائيون وانتهازيون حقراء وغير مسؤولين . ويظهر تاريخهم الحديث هذا . وهم عناصر غير ناجحة وسلبية ومعادية للتقدم يتهجمون على زعامتنا كالكلاب المسعورة ولكنهم عاجزون عن طرح اى حل واقعي وعملي خاص بهم . ويلزمنا ، من اجل النجاح في كافة انشطتنا ، حكومة قوية ومستقرة حتى آخر لحظة . فهم معروفون كمختلقي شعارات مدوية ولا يصلحون لشيء سوى القاء الخطب . وعندما يصل الأمر الى اتخاذ اجراءات محددة أو تقديم تضحيات ، فسرعان ما يظهر انهم ضعفاء لا ارادة لهم . وثمة مثال نموذجي على ذلك هو انهم ، حتى في المرحلة الحالية ، لم يتقدموا باقتراح افضل من الاشارة علينا باللجوء الى الأمم المتحدة . وبناء على ذلك فمن الضرورى عزلهم وابقائهم على مبعدة .

ويجب ان نقوم بتنوير أعضائنا بشأن خططنا وأهدافنا شفويا فقط . ويجب عقد الاجتماعات في المقار الفرعية للمنظمة من أجل تنوير القادة والأعضاء ليكونوا معدين اعدادا مناسبا لتنوير الآخرين ولا يسمح بأى تفسير كتابي من اى نوع . ان فقدان او تسرب أية وثيقة تتعلق بما ورد أعلاه معادل للخيانة العظمى . وما من عمل يستطيع ان يضر بكفاحنا اكثر من كشف محتويات الوثيقة الحالية او نشرها من جانب المعارضة .

اما خارج دائرة التنوير الشفوى لأعضائنا ، فيجب فرض قيود بالغة الشدة على جميع أنشطتنا ، وعلى منشوراتنا في الصحف بصفة خاصة ، ويجب عدم افشاء اى مما ورد أعلاه ، ولن يسمح الا لاشخاص مسؤولين بالقاء خطب وبيانات عامة ولن يشار الى هذه الخطة الا بصورة عامة تحت مسؤوليتهم الشخصية وتحت المسؤولية الشخصية لرئيس القيادة الفرعية المعنية . كما لا ينبغي الاتيان بأية اشارة الى الخطة الكتابية الا بعد الموافقة الرسمية لرئيس المقر الفرعي على ذلك ، الذى سيشرف على القاء الخطاب او البيان . ولكن يجب الا يسمح بأى حال من الاحوال بنشر هذا الخطاب أو هذا البيان في الصحف او اى منشور آخر .

التكتيك الذى يتعين اتباعه : يجب بذل جهد كبير من اجل تنوير اعضائنا والجمهور شفويا . ويجب بذل كل جهد من اجل الظهور كمعتدلين . ويحظر حظرا تاما ايراد اية اشارة الى خططنا كتابة ، او اية اشارة في الصحف او في اية وثيقة . وسيواصل الموظفون وغيرهم من الأشخاص المسؤولين تنوير الجمهور ورفع معنوياته وروحه القتالية دون افشاء اى من خططنا على الاطلاق عن طريق الصحافة أو غيرها .

ملاحظـــة : ينبغي تدمير هذه الوثيقة بحرقها تحت المسؤولية الشخصية لرئيس المقر الفرعي وفي حضور جميع الموظفين في غضون ١٠ ايام من تسلمها . ويحظر حظرا تاما تصوير نسخ من مجموع هذه الوثيقة او اى جزء منها . وليس لموظفي المقر الفرعي ابقاءها في حوزتهم الا تحت المسؤولية الشخصية لرئيس المقر الفرعي ، ولكن لا يسمح لأى أحد في أى حال من الأحوال أخذها خارج المقر الفرعي .

الرئيس
اكريتاس